الفصل الثالث

أسباب الفساد الإداري والمالي

تمهيد:

تتعدّد الأسباب التي تقف وراء انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات، بحيث تُشكّل جميع أسباب الفساد ما يُطلق عليه عادة بيئة الفساد الحاضنة، ومن أسباب انتشار هذه الظاهرة؛ ضعف سيادة ونفاذ القانون على الجميع سواسية دون تمييز وضعف الجهاز القضائيّ وكذلك ضعف أجهزة الرقابة والنزاهة في الدولة، إضافةً إلى انخفاض رواتب وأجور الموظّفين في القطاع الحكوميّ، وارتفاع مستوى المعيشة، والجشع الشخصي وتدنيّ الحس الأخلاقيّ والوطني وغياب الوازع الدينيّ والتربية السليمة لدى الشخص؛ لذلك يُمكن أن تتبيّن مجالات الفساد في: الفساد الاقتصاديّ، والسياسيّ، والوظيفيّ، والأخلاقيّ.[١٣٣]

ولتبيان أكثر فيما يتعلق بالأسباب المؤثرة والملازمة لظاهرة الفساد، يمكن القول أن هناك أسباب مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة تتناغم في شدتها ودرجتها طردياً مع تنامي ظاهرة الفساد والتي منها عدم وجود نظام سياسي فعّال يستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ومن ثم توزيعها بشكل أنسب أي بمعنى آخر غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وعند هذا المستوى تظهر حالة الفراغ وغياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون

[١٣٣] الأحول، فتحي محمد محمد. ٢٠٢٠. مكافحة الفساد الإداري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. جمهورية مصر العربية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. ص٢٢.

والتشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي. وهناك عامل آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة الذي يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ذلك بأن شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية في العديد من البلدان النامية يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وعندها يفتقد النظام السياسي أو المؤسسة السياسية شرعيتها في السلطة وتصبح قراراتها متسلطة بعيدة عن الشفافية، فضلاً عن حرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني.

وكما يمكن لظاهرة الفساد أن تأخذ مداها وتبلغ مستوياتها في ظل عدم استقلالية السلطة القضائية وهو أمر مرتبط أيضاً بمبدأ الفصل بين السلطات إذ يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة والديمقراطية استقلالية القضاء عن عمل وأداء النظام السياسي بشكل تام وهو ما يعطي أبعاداً أوسع فعالية للحكومة أو النظام السياسي تتمثل بالحُكم الصالح والرشيد، فاستقلالية القضاء مبدأ ضروري وهام يستمد قوته وأهميته من وجود سلطة قضائية مستقلة نزيهة تمارس عملها بشكل عادل وتمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع دون تمييز. وهنا فأن السلطة الرادعة هذه تعتبر من أهم مقومات عمل السلطة القضائية لتأخذ دورها في إشاعة أسس ومبادئ العدل والمساواة بين كافة أفراد المجتمع.

هناك عامل آخر يمكن أن يُسهم ويساعد في تفشي ظاهرة الفساد متمثل بقلة الوعي (الوعي السياسي) وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة. وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة.

ويوجد هناك عامل آخر مهم كذلك يُسهم في الواقع في وجود الفساد في مؤسسات الدولة إلا وهو الروتين أو البيروقراطية وهو تمديد العمل المطلوب لإنجازه بأكثر من القدر اللازم، فمثلاً في دوائر الدولة يحتاج العمل إلى ساعة في أسوأ الظروف حتى يحل بينما نرى أن الحل لا يكون إلا في خلال عشرة أيام

مثلاً أو أكثر، والروتين أحد أسباب تبرم الجماهير وسَخَطهم وانزعاجهم على الدولة، وتنشأ مشكلة الروتين من المركزية وتعدد المراحل والمراجع للبت في أي موضوع واللامبالاة والتسيب والاتكالية، وقد تنشأ مشكلة الروتين نتيجة تضخم الموظفين في الدائرة وهو عبارة عن البطالة المزدوجة أو المقنعة، أو قد يهتم الموظف بشكل القانون أكثر من مضمونه ومحتواه، فبعضهم يهتم بصورة القانون لا بروحه مع العلم أن اللازم هو العمل بروح القانون لا بنص القانون أو بجسد القانون.[١٣٤]

وبالإضافة إلى كل تلك الأسباب السياسية المتعلقة بظاهرة الفساد هناك عوامل أخرى اقتصادية منها: غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وذلك أن اغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة وغير قانونية أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً، وهو ما سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع في الدولة وبالتالي على عملية الإنتاج. من جهة أخرى، أن مستوى الجهل والتخلف والبطالة يشكل عامل حاسم في تفشي ظاهرة الفساد ذلك أن قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة أو متماشية مع جريمة الرشوة. كما أن ضعف الأجور والرواتب تتناسب طردياً مع ازدياد وتوسع ظاهرة الفساد. وهناك عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل السابقة يتمثل في غياب الثقة في تطبيق المثل النبيلة والقيم الإنسانية الرفيعة.

وفي الحقيقة فإنه من الضرورة والأهمية القول بأن بحث دوافع وأسباب الفساد الإداري والمالي لا يهدف في هذا البحث قطعا إلى تبرير هذه الآفة بأي حال من الأحوال، وإنما الغاية والقصد والهدف هو تحديد الأسباب بدقة لإيجاد العلاج الناجع لها، لأن التشخيص السليم هو أساس كل علاج ناجح وسليم، ولهذا فإن أية استراتيجية تأتي وتعتمد للقضاء على الفساد الإداري لابد لها لكي تكلل بالنجاح من تركيز الجهود

---

[١٣٤] يوسف، أمير فرج. ٢٠١٠. *مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي. الاسكندرية*: المكتب الجامعي الحديث. ص ٢٢.

على إيجاد الحلول المناسبة لجميع عوامل وأسباب الفساد دون استثناء بعضها. وتختلف الأسباب المؤدية إلى تفشي الفساد الإداري والمالي وانتشاره في البلدان النامية ومنها سلطنة عُمان عنها في الدول المتقدمة، رغم أن طرق ممارسة الفساد الإداري متشابهة إلى حد كبير. والواقع إن أسباب الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض الأسباب الأخرى[١٣٥].

وقديماً قد أكد في هذا المجال العلامة ابن خلدون في القرن الرابع عشر ميلادي وكأنه يحلل عصرنا الحالي قائلاً: "إن أسباب الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة، وقد لجأ أفراد المجتمع إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي يتطلبها ذلك الترف.[١٣٦]

وعليه سنقسم هذا الفصل فيما يتعلق بأسباب الفساد الإداري والمالي إلى أربعة مباحث وهي الأسباب الاجتماعية للفساد الإداري والمالي والأسباب السياسية والأسباب الاقتصادية واخيراً الأسباب القانونية.

المبحث الأول: الأسباب الاجتماعية للفساد الإداري والمالي

يتضح جلياً بأن الأسباب الاجتماعية للفساد هي تلك الأسباب التي تتعلق بالمنظومة الاجتماعية السائدة في المجتمع وطبيعة التقسيم الطبقي في هذا المجتمع، ومدى ترابط الطبقات في الدولة وعلاقة تلك الطبقات ببعضها ومدى استغلال أو استئثار كل منها بالسلطة والنفوذ أو الثروة، كما تشمل منظومة القيم الدينية والأخلاقية السائدة في المجتمع ومدى احترامها من قبل المقيمين على تلك الدولة.[١٣٧]

---

[١٣٥] حسين خلف موسى.٢٠١٤. الفساد الاداري في المجتمعات النامية (الأسباب – المظاهر – العلاج) مصر نموذجاً. جمهورية مصر العربية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.

[١٣٦] عبد العالي، حاحة. ٢٠١٣. *الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر*. رسالة دكتوراه. الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق. ص٦٩.

[١٣٧] يوسف، أمير فرج. ٢٠١٠. المرجع السابق الاشارة اليه. ص ٢٣.

ومن أهم الأسباب الاجتماعية للفساد هي تلك الأسباب التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

ضعف المستوى التعليمي والثقافي لدى الأفراد:

وذلك نظراً لكون هناك فئة ليست بالقليلة من أفراد المجتمع تفتقر إلى التمتع بالثقافة العامة وقلة التحصيل العلمي والمعرفة، ومن باب أولى الثقافة القانونية، مما يجعل تلك الفئة تجهل أو لا تدرك الإجراءات الإدارية المتبعة في ممارسة الفساد، وجهل هذه الفئة وعدم وعيها بالقانون يجعل منها فريسة سهلة وغنيمة جيدة وصيد وافر لذلك الموظف الذي يحاول دائماً تعقيد الإجراءات للحصول على الرشوة. وبالتالي يجد المواطن البسيط الجاهل بالإجراءات يجد نفسه مضطراً وليس مخيراً لدفع الرشوة في سبيل إنجاز معاملته وحصوله على الخدمة المطلوبة بيسر وسهولة وفي أسرع وقت ممكن بعيداً عن التأخير الغير مبرر إلا لكونه لم يدفع للموظف الرشوة المطلوبة.[١٣٨]

ضعف الوازع الديني والأخلاقي:

من المعروف بأن الوازع الديني أياً كان ذلك الدين أو الديانة المتبعة فهي الرادع الأقوى والأجدى والأنجح والأحوط على جميع العقوبات الوضعية، فهو يمثل رقابة شخصية على سلوك الأفراد وبالتالي توجهه تلك الرقابة نحو الخُلق الحسن والسلوك القويم والمثل العليا والفضلى لتطبيقه في واقعة ونمط حياته.

وقد جاءت الشريعة الإسلامية السمحاء بذات المعنى حيث أكدت في كثير من المواضع على ضرورة وأهمية أداء الأمانة، وحرمت الخيانة والغش والتدليس، وسدت كل الطرق والمنافذ المفضية والمؤدية إليها من خلال باب دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة، لدرجة أنها منعت ما هو مندوب في الأصل إذا أفضى إلى محرم تفسد به الذمم، وتقتطع به الحقوق، ويعطى من لا يستحق، ويمنع من يستحق؛ كما حرمت

---

[١٣٨] البياتي، فارس رشيد ٢٠١٠. *الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية*. المملكة الأردنية الهاشمية. عمان: دار أيله للنشر والتوزيع. ص٥٠.

الشريعة الإسلامية الهدية لذوي الولايات والوظائف، إذا بذلت لهم لأجل مناصبهم ووظائفهم وجعلتها رشوة، مع ان الهدية مأمور بها شرعا، ومندوب إليها، وفي الحديث النبوي الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (تهادوا فإن الهدية تذهب وغر الصدر).

اما الرشوة فملعون دافعها وآخذها والساعي بينهما؛ إذ (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي والراش).

ضعف وقلة الوعي الاجتماعي:

ويتضح ذلك من خلال ما نلاحظه من أن الولاءات العشائرية والقبلية والمذهبية والولاءات الطبقية وعلاقات القرابة والمصاهرة والدم والنسب تعتبر سبب رئيسي في هذه الانحرافات والممارسات الإدارية المخالفة للقانون، بحيث يتم تغليب المصالح الشخصية الذاتية دون اعتبار ومراعاة للمصلحة العامة بقصد الفساد وأخذ ما لا يستحق بدون وجه حق وبخلاف القانون.

قلة أو عدم إحساس الجمهور بمدى منافاة الرشوة لنظم المجتمع:

حيث أنه وبعد أن كان الفاسد المرتشي يُعد في نظر المجتمع مرتكباً للخطيئة، أصبح الأفراد يشعرون ويعتبرون بأن من يدفعون مقابل لإنجاز بعض أعمالهم لا يعتبرونها رشوة، بل يجتهدون لإسباغها بنوع من المشروعية، فالبعض يسميها إكرامية أو حلوان أو ثمن فنجان قهوة أو أتعاب أو بقشيش أو بدل أتعاب أو سعي ...الخ.

ولتوضيح الصورة أكثر في هذا السياق فإن جهل أفراد المجتمع بخطورة تعاطي جريمة الرشوة، مع ما فيها من أكل أموال الناس بالباطل، والذي يجب أن يكون معلوماً من الدين بالضرورة، يعد سبباً من أحد

أهم أسباب تفشيها وانتشارها في المجتمع بشكل كبير.[١٣٩]

المبحث الثاني: الأسباب الاقتصادية للفساد الإداري والمالي

هناك بعض الأسباب الاقتصادية التي تساهم وتؤدي للفساد الإداري والمالي، وتتلخص الأسباب الاقتصادية للفساد فيما يلي:

١. يؤدي الفساد ويقود اتساع الهوة أو الفجوة المتزايدة بسبب التضخم الواضح بين مرتبات وأجور (الرواتب) للعاملين بأجهزة الدولة المختلفة واحتياجاتهم المالية الفعلية والحقيقية لمواجهة متطلبات الحياة والمعيشة إلى تقوية الدافع والجرأة لارتكاب صور مختلفة من الفساد والتي منها الرشوة والاختلاس والتزوير والسرقة؛ نتيجة لصعوبة سد تلك الفجوة بأساليب وطرق مشروعة، وكما يقال يجب أن تكون دائماً الطموحات بقدر الإمكانيات الموجودة، وبالتالي سيؤدي ذلك الاتساع والفرق بين المرتبات والاحتياجات بالنتيجة لسلوك طريق الجريمة ومخالفة القانون.[١٤٠]

٢. منح العديد من الموظفين في بعض الوظائف على مكافآت إضافية دون معيار واضح يحكمها، أو مقابل عمل حقيقي لها وذلك تحت مسميات مختلفة، وبدرجات متفاوتة من الشرعية والقانونية لتلك المكافآت. ولقد يؤدي ذلك المنح إلى تمتع تلك الفئات بالمكافآت مع حرمان فئات واسعة مستحقة فعلياً

---

[١٣٩] الرعوجي، إبراهيم بن صالح بن حمد. ٢٠٠٣. *التدابير الواقية من جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية (دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية*. رسالة ماجستير. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية: معهد الدراسات العليا قسم العلوم الجنائية. ص ٧٥.

[١٤٠] البياتي، فارس رشيد ٢٠١٠. المرجع السابق الإشارة اليه. ص٥٠.

منها، إلى أن تقبل الفئات الأخيرة مجبورة ومنتقمة على فكرة الرشوة أو تبريرها واقتناعها بها أمام نفسها على أقل تقدير أما بدافع الحاجة أو بدافع الانتقام وأخذ الحق بالقوة وبوضع اليد.[١٤١]

٣. مخالفة السياسات الاقتصادية وعدم تحقيق التوازن المالي أو المساواة والانصاف في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان بالعدالة والمساواة؛ وبالتالي تؤدي إلى اختلال توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع المختلفة، مما يُمكن الأغنياء من استغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين وتوريطهم لمضاعفة أرباحهم ودخولهم بطرق غير قانونية ممثلة بدفع الرشوة لهم واستغلال وظائفهم لتحقيق مكاسب شخصية.

٤. منح أجهزة الدولة الحكومية أو ما يسمى بالقطاع العام أعباء وصلاحيات واختصاصات وسلطات تتطلبها وتستلزمها برامج ومشاريع التنمية وما يستلزمه ذلك من اعطاءها سلطة تقديرية واسعة ومدها باعتمادات مالية كبيرة، دون تمكينها من بناء إدارتها وهيئاتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحسين قياداتها ضد احتمالات الانحراف بالسلطة وسوء استغلالها بعيداً عن إخضاعها للرقابة والمتابعة والمساءلة والحوكمة، وبالتالي تتصرف في الأموال العامة دون رقابة مالية أو محاسبية وهذا يعتبر بيئة خصبة لانتشار جرائم الفساد والرشوة.[١٤٢]

٥. الانتقال إلى خصخصة المؤسسات والمرافق الحكومية العامة من خلال الشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية مما سيسمح للوسطاء والسماسرة والوكلاء والمستفيدين والمنتفعين من عقد صفقات مشبوهة وتقديم العمولات لشراء الشركات الحكومية بأقل من قيمتها الفعلية وهو ما يُطلق عليه (التقييم كنقطة ضعف في أنظمة الخصخصة).

---

[١٤١] جمعة، صفاء فتوح. ٢٠١٨. *مبادئ الحوكمة في قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦م*. جمهورية مصر العربية. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية. ص٤٤.

[١٤٢] الشلوي، سعود بن شباب عبد العالي. ٢٠١٦. *الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري*. رسالة ماجستير. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص٥٢.

٦. الأزمات التي تتعرض لها المجتمعات والدول بسبب الحروب والكوارث وانتشار الأوبئة كجائحة كورونا المعروفة بـ (كوفيد ١٩)، وهي الأزمات التي ستؤدي بالنتيجة إلى قلة عرض السلع والمواد وتزايد الطلب عليها وما ينتج عن ذلك من ظهور السوق السوداء أو تجار الاستغلال بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والقرارات التي يتم فرضها في ظل الظروف الاستثنائية، ومثال على ذلك جائحة فيروس كورونا كوفيد ١٩ وما حصل من بعض التجار من جشع واستغلال حاجة الناس لبعض السلع الأساسية وقلة عرضها أو انعدامها في السوق المحلية في بعض الأحيان.

٧. ظهور أنماط استهلاكية وحياتية جديدة على أرض الواقع في المجتمع وهي أنماط وسلوكيات لم تكن موجودة من قبل؛ بل ظهرت نتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة وتحرير التجارة العالمية والانفتاح على الأسواق ونفاذ السلع والخدمات التي لم تكن موجودة من قبل في الأسواق، وتطلع العديد من الفئات لاقتنائها، وفي ضوء محدودية دخلهم فلم يكن أمامهم من وسيلة لتحقيق ذلك إلا الطرق غير المشروعة ومنها الرشوة.[١٤٣]

المبحث الثالث: الأسباب السياسية للفساد الإداري والمالي

هناك بعض الأسباب السياسية التي تؤدي للفساد وهي تعتبر من أخطر الأسباب للفساد، ويقول الشيخ أبو حامد الغزالي (إن من المستحيل أن تُصلح الأوضاع السياسية للمسلمين إذا كان الدين في وعيهم

[١٤٣] منسي، صلاح الدين. ١٩٨٩. *الانفتاح الاقتصادي والجريمة في مصر. دراسة سيكولوجية لعلاقة المتغيرات الاقتصادية بالسلوك الإجرامي*. جمهورية مصر العربية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص٣١٨ – ٣١٩.

يهتم بفقه الحيض والنفاس ولا يكترث لفقه المال والحُكم. وعليه فإن تغيير الأوضاع للعالم الإسلامي لا يتم ابداً قبل أن تسبقه تغييرات فكرية ونفسية عميقة).[١٤٤]

يعتبر وجود الأسباب السياسية من أهم الأسباب وأخطرها لانتشار الفساد الإداري والمالي؛ حيث تؤكد التجارب والممارسات الواقعية والتقارير والدراسات والبحوث المتخصصة المعدة بأن فساد قمة الهرم في الدولة سينتقل لا محالة للمستويات الأدنى التي تحتمي وتتستر بقيادتها المتواطئة معها. وذلك بأن الفئات الفاسدة تهيمن على الممتلكات العامة وتتمتع بالسلطات التي تمكنها من استغلال تلك السلطات لتحقيق مصالحها الخاصة.

وبعبارة أخرى فإن تهميش وغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية؛ سيؤدي كنتيجة حتمية إلى غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد بسبب غياب قوة الدولة وسلطة القانون وشيوع ظاهرة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي وقد تصل إلى الفصل التعسفي من الوظيفة.

وهناك عامل يتعلق بحجم ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير والمشاركة في إدارة شؤون الحياة العامة الذي يمكن أن يساهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي؛ حيث ان شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية والأنظمة القمعية والشمولية في العديد من الدول النامية وخاصة الدول العربية ساهم بشكل مباشر في ازدياد وتوسع هذه الظاهرة.

وهناك كثرة الدخول في الصراعات الإقليمية والدولية كأحد أسباب وجود ظاهرة الفساد في دولة ما؛ نتيجة تشتت جهود تلك الدولة في إثارة المشاكل الدولية واهمالها بشكل واضح لمشاكلها الداخلية الوطنية

---

[١٤٤] الكبيسي، عامر. ٢٠٠٩. *الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته*. المملكة العربية السعودية. الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية. ص ١٠٠.

التي تعتبر أولى بالتركيز والاهتمام والبحث عن الحلول الناجعة ومن أهمها مكافحة الفساد المستشري في كافة سلطاتها بكل أنواعه وصوره.[١٤٥]

ومن أمثلة صور وأنواع الفساد السياسي في الدول العربية وهي صورة التلاعب بالعملية الانتخابية واستقطاب المؤيدين وجمع التبرعات ومحاولات كسب تأييد الناخبين بالوسائل التي تتوافق مع احتياجات كل شريحة من شرائح المجتمع، والتي تبتدأ بتقديم الوعود من قبل المرشح للانتخابات وتنتهي بشراء الأصوات من الناخبين بمبالغ مالية وعينية، وحينما يفوز المرشح يجد نفسه ملزماً لا مخيراً بالبحث عن السبل التي تمكنه من استعادة المبالغ التي أنفقها للوصول إلى موقعه وتدبير المبالغ الإضافية لضمان إعادة انتخابه مرة أخرى للفترة القادمة وهكذا يستمر الفساد بالدوران في تلك العجلة.

وبالتالي يصبح أعضاء السلطة التشريعية المنتخبون والاتحادات والمنظمات ومجالس الإدارات منفذاً وأحد أسباب الفساد وعليه يصبح المشاركة والتصويت على مشروعات القوانين والآليات التي تمر من خلالها وسائل وطرق لعقد الصفقات الشخصية ووسيلة لتبادل المصالح الشخصية بدل المصالح العامة للدولة؛ بحيث تكون تلك الصفقات بعيداً كل البُعد عن المصلحة العامة.

وكذلك قد يُقدر لظاهرة الفساد أن تنتشر بشكل كبير في ظل عدم استقلالية القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته وحياده واحتكامه للقانون ومبادئ العدالة والمساواة وذلك من الأمور المرتبطة بشكل مباشر بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة، فمن الملاحظ استقلال القضاء بشكل واضح عن السلطتين التشريعية والتنفيذية في بلدان العالم المتقدمة.[١٤٦]

---

[١٤٥] البياتي، فارس رشيد. المرجع السابق الاشارة اليه. ص٥١.

[١٤٦] مطر، عصام عبد الفتاح. المرجع السابق الاشارة اليه. ص ٣٠٠.

المبحث الرابع: الأسباب القانونية للفساد الإداري والمالي

الأصل والمفترض بأن التشريعات والقوانين تصدر لتحقيق المصلحة العامة وليس لتحقيق مصالح شخصية أو ذاتية أو فردية، ومما لا شك فيه ان المهمة الأساسية للسلطة القضائية هي تحقيق وإرساء العدالة وإحقاق الحق وفقاً لمبدأ سيادة القانون والشرعية، غير أنه يمكن أن تصبح تلك التشريعات والقوانين منفذاً ومدخلاً للفساد وذلك من خلال بعض الآليات والأدوات التي توفرها الثغرات القانونية وإساءة استعمال السلطة من قبل بعض العاملين في مجال التقاضي من خلال ممارسة صلاحياتهم وأخلاقيات المهنة بخلاف الطريقة التي رسمها لهم القانون، وبالتالي يقومون باستغلال نفوذهم وسلطتهم لتحقيق أغراض ذاتية غير مجردة وغير مشروعة، مثال على ذلك الثنائية في تطبيق النصوص القانونية وتفسيرها تبعاً للأطراف والجهات التي تُطبق عليها، حيث يتم محاباة الأقارب والأصدقاء وأصحاب النفوذ وإهمال حق الضعفاء والفقراء وعامة الناس وبالتالي يشيع الفساد حتى في السلطة القضائية.

كذلك يعتبر من الأسباب القانونية للفساد الإداري والمالي تطبيق السلطة القضائية والأجهزة الأمنية الممارسات التقليدية في التحقيق وإثبات التهم وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الإجرام الفاسدة وعصابات التزوير والرشوة مما يؤدي إلى بقاء تلك العناصر حرة طليقة تتمتع بما غنمته واستأثرت به من جرائم الفساد والرشوة والاختلاس واستغلال السلطة والنفوذ والتربح.[١٤٧]

وكذلك من صور الفساد القضائي سلوك بعض المتورطين بقضايا الفساد لتجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم مقابل شراء ذممهم وما يقدم لهم من مبالغ نقدية كبيرة وهدايا عينية يتعذر عليهم الحصول عليها بالطرق المشروعة أو أن يتم توكيل بعض المحامين للدفاع عن قضايا الفساد والرشوة مقابل منحهم

[١٤٧] الشلوي، سعود بن شباب عبد العالي. ٢٠١٦. *الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري*. رسالة ماجستير. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص٥٦.

مبالغ كبيرة جداً متعهدين هؤلاء المحامين بضمان براءة المتورطين فيها؛ حيث يتم ذلك بالتواطؤ مع بعض القضاة معدومي الضمير الذين يمارسون سلطاتهم من خلال الأحكام مدفوعة الثمن التي يصدرونها.[١٤٨]

وفي عمار هذا كلّه لا تصبح هناك أي قيمة أو اعتبار للقانون، وبالتالي لا يتمتع القانون بهيبته وعموميته وقوته في المجتمع، لأنّ المفسدين يملكون تجاوز وتعطيل القانون وقتل القرارات التنظيمية في المهد قبل إصدارها بل وحتى قبل اقتراحها من خلال شراء الولاءات والذمم للمشرعين ضعاف النفوس والضمائر، وخلال ذلك يتأكّد للمواطن العادي، المرّة تلو المرّة، أنّ القانون أو تطبيقه وإنفاذه في سبات عميق، وأنّ الجزاءات واللوائح لا تطبق ضدّ المخالفات الصريحة والصارخة لأمن المجتمع الاقتصادي والاجتماعي، فلابدّ للمواطن العادي بطبيعة الحال من أن يفقد ثقته في هيبة نصوص القانون وسلطانه في المجتمع، وتصبح مخالفة القانون هي الأصل واحترام القانون هو الاستثناء.

كذلك الوضع في حالة إصدار قوانين لصالح فئات معينة تعد من أبرز الممارسات الفاسدة في الأنظمة السياسية المختلفة في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة عند إصدار تشريعات وقوانين لخدمة مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة علاوة على التشريع الانتقائي للقوانين وعدم تنفيذ الأحكام القضائية ناهيك عن أسباب أخرى متعلقة بالسياسة التشريعية نفسها، كما يعد غموض القوانين وتباين تفسيراتها والقصور التشريعي ونقص قوانين مكافحة الفساد وغسيل الأموال تعد جميعها من أهم الأسباب والعوامل القانونية للفساد.[١٤٩]

بالإضافة إلى عدم استقلال القضاء الذي يتمثل محوره الأساسي في أهمية استقلال المنظومة القضائية

---

[١٤٨] اندرواس عاطف وليم. ٢٠٠٥. *الاقتصاد الظلي، "المفاهيم المكونات الأسباب " الأثر على الموازنة العامة*. جمهورية مصر العربية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. ص٧٦

[١٤٩] البرغوثي بلال والشعيبي عزمي. ٢٠١٦. المرجع السابق الاشارة اليه. ص٤٩.

وعدم وجود التأثيرات على القضاء ابتداء من اختيار القضاة واشغالهم للمناصب المهمة في المنظومة القضائية وانتهاء باستقلالية القضاة في عملهم وإصدارهم للقرارات والأحكام في قضايا الفساد المعروضة أمامهم وهو أمر يصعب القول به في المجتمعات العربية وفي مجتمعات الدول النامية. [١٥٠]

وبناء على ما تقدم يمكن لنا تلخيص أسباب الفساد القانونية فيما يلي:

١. ضعف وسوء أداء مؤسسات المجتمع المدني.

٢. تهميش أو تغيب دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي الأخرى بذاتها.

٣. تهميش وعدم استقلال السلطتين التشريعية والقضائية.

٤. وجود الدولة البيروقراطية وغياب الدولة الديمقراطية.

٥. وجود فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.

٦. غياب مؤسسات المجتمع المدني أو تهميش دورها في المجتمع.

٧. تحكم السلطة التنفيذية بالحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.

٨. غياب المنافسة السياسية الفعالة وانعدام الحريات الحزبية.

٩. نشاط ووجود البيئة التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تنتج وتحفز على وجود الفساد.[١٥١]

[١٥٠] البرغوثي بلال والشعيبي عزمي. ٢٠١٦. المرجع السابق الاشارة اليه. ص٥٠

[١٥١] محمد غنيم، سامي. ٢٠١٨. المرجع السابق الاشارة اليه. ص٢٥

خلاصة الفصل

هناك أسباب مختلفة ومتعددة تكمن وراء شيوع هذه الظاهرة تتناغم في شدتها ودرجتها طردياً مع تنامي ظاهرة الفساد والتي منها عدم وجود نظام سياسي فعّال يستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية وكيفية توزيعها بشكل أنسب؛ أي بمعنى آخر غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات النافذة وبروز ممارسات في المجتمع مخالفة للقوانين تمارس تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي. وهناك سبب آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة المجتمعية الذي يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ذلك بأن شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية والشمولية في العديد من البلدان النامية يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة.

وكذلك يضاف إلى تلك العوامل والأسباب السياسية المتعلقة بظاهرة الفساد عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وقانونية أو تشريعية.

إن السبب الأهم والأبرز لشيوع الفساد وانتشاره في العالم العربي والإسلامي، ابتعاد وتخلي هذه الدول عن مصدر النزاهة وأساس الشفافية والمساءلة والرقابة الا وهو قيم وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وشرع الله سبحانه وتعالى والذي جاء فيه نوع خاص من الرقابة وهي الرقابة الذاتية للإنسان قبل أي رقابة وهي الرقابة المنبعثة من خشية الله تعالى والخوف منه وحده، وكذلك ينص الدين الإسلامي على محاسبة المسلم لنفسه قبل أن يحاسبه أحد.

كذلك يعتبر الفقر والبطالة من أهم وأبرز الأسباب الاقتصادية التي تدفع إلى الجنوح لارتكاب جرائم وصور الفساد المختلف